



قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان وبالتعاون مع مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان باعتماد معايير صارمة في التوثق من أي معطى قبل إدراجه من خلال التحقق من شخصين على الأقل لا يرتفان بعضهما عن ذلك المعطى قبل اعتماده في قائمة الضحايا .

و يتوجب الإشارة هنا إلى أهمية الاطلاع على الملف المرفق الذي يمثل قائمة شاملة بأسماء الشهداء من المدنيين والعسكريين على حد سواء ، و معظم التفاصيل التوثيقية الخاصة بهم كما يظهر في الصفحات الأولى منه الرسوم البيانية لتوزع الشهداء حسب المحافظات.

ضحايا النظام السوري من تاريخ بدء مهمة المراقبين الدوليين 12-04-2012 وحتى إيقاف مهمتهم في تاريخ 2012-06-16

بلغ العدد الإجمالي الموثق بالاسم : 3087

الأطفال : 277

النساء : 193

تحت التعذيب : 137

ال العسكريين : 265 سواء من الجيش الحر أو من القوات العسكرية أو الأمنية الموالية للنظام أو الجنود المنشقين أو الجنود الذين رفضوا إطلاق النار والذين تمكنا من توثيق أسمائهم و حوادث استشهادهم من خلال الهويات العسكرية أو الأمنية التي كانت بحوزتهم لدى استشهادهم. مع الإشارة إلى أن السلطات السورية لم تتحقق لأي من أعضاءنا من التحقق من أسماء

الشهداء الذين تعلن عنهم السلطات السورية لعدم ارتباط أي من أعضاءنا بأي علاقة مع السلطات السورية وأجهزتها الأمنية و الإعلامية المسؤولة عنه السلطات السورية من أرقام و معلومات لا يمكننا التحقق منها في الوقت الراهن.

وقد توزعت الضحايا حسب المحافظات حسب التالي وكل ذلك موجود وموثق بالملف المرفق ويمكن التحقق منه :

حمص : 873

حماة : 452

ريف دمشق : 447

ادلب : 414

حلب : 241

درعا : 230

دير الزور : 150

دمشق : 101

الحسكة : 91

اللاذقية: 25

الرقة : 15

القنيطرة : 12

طرطوس : 8

السويداء : 1

جنسيات أخرى : 18

هذا وإننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان نحمل مسؤولية كل أفعال القتل و التعذيب و المجازر التي حدثت في سورية إلى رئيس النظام و القائد العام للجيش و القوات المسلحة بشار الأسد باعتباره المسؤول الأول عن إصدار الأوامر بتلك الأفعال ، و تعتبر كافة أركان النظام السوري التي تقود الأجهزة الأمنية و العسكرية شريكة مباشرة في تلك الأفعال ، ونطالب مجلس الأمن والأمم المتحدة و الدول الاعضاء بالعمل بسرعة قصوى لاتخاذ كل مامن شأنه حماية المدنيين في سوريا، امثلا لمسؤوليتهم الأخلاقية والقانونية وتسريع الخطوات باتجاه إحالة كافة المتورطين في تلك المجازر إلى محكمة الجنائيات الدولية .

المصادر: